



المدير العام

النمرة: م ب أ/ص/م ع/ص 27-21

التاريخ: 2021/6/10

السيد/ رئيس مجلس الوزراء الانتقالي

تحية طيبة، وبعد

الموضوع: قائمة مطالبات وتوصيات لرفد العمل في البحوث والاستشارات الصناعية

وفق مخرجات لقائنا، الذي تم بدعوة كريمة منكم، في 9 يونيو 2021، والذي كان إثر خطابنا لسيادتكم في 24 مايو 2021 (نمرة: م ب أ/ص/م ع/ص 24-21)، وكذلك وفق خطابنا لسيادتكم بواسطة السيد وزير مجلس الوزراء بتاريخ 17 مارس 2021 (نمرة: م ب أ/ص/م ع/ص 15-21)، نرفق لسيادتكم قائمة مختصرة بالمطالب والتوصيات التي نرى أنها مهمة للغاية لاستمرارية العمل فق مركز البحوث والاستشارات الصناعية وفق استراتيجيته 20-22 (والتي سلمناها لسيادتكم) ووفق أهداف رفد التنمية الصناعية بالبلاد.

مطالب أساسية لإكمال عملية الإصلاح الهيكلي لمركز البحوث - وفق الخطاب بتاريخ 17 مارس، المشار إليه أعلاه، نرجو الآتي:

- إلغاء القرار 1994/421 والقرار 2019/91 لمجلس الوزراء وهما قراران صدرا في عهد النظام البائد ولا يستندان على سوابق مقنعة أو مشابهة، ولقد قدم السيد وزير الصناعة هذا الطلب لكم مسبقا مشفعا بدعم إدارته القانونية ودفعوات المركز.
- توجيه بنك السودان لتنفيذ/إجازة الخطاب الصادر من وزارة المالية إلى بنك السودان، بتاريخ 25 يناير 2021، والقاضي بفتح حساب بالعملة المحلية، بمصرف التنمية الصناعية، لمركز البحوث والاستشارات الصناعية.
- إجازة الهيكل التنظيمي والوظيفي لعام 2021 لمركز البحوث والاستشارات الصناعية (مرسل لسيادتكم من وزير الصناعة).
- التصديق على تعيين خبير وطني بمركز البحوث والاستشارات الصناعية للعون في مرحلة تأسيس معهد دراسات السياسات الصناعية.

مطالب (مذكورة في خطاب 24 مايو) لتنشيط دور المركز التطويري للصناعة وتنشيط البيئة الصناعية:

- قرار من مجلس الوزراء يسمح لمركز البحوث والاستشارات الصناعية بالتخاطب والتعاون المباشر مع المنظمات والجهات الدولية ذات العلاقة بالتنمية الصناعية، خاصة منظمة يونيدو، وكذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى (مثل برنامج البيئة والبرنامج الإنمائي)، وأي منظمات دولية وإقليمية أخرى (مثل وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية)، ومنظمات مانحة للمشاريع البحثية والتطويرية، مع التنسيق والمراقبة من مجلس الوزراء مباشرة. تُرفع تقارير هذه المخاطبات والتعاونات كذلك لمجلس إدارة المركز ولوزير الصناعة، ولوزارة المالية (في الحالات المالية)، وفق قانون المركز 1981.
- إضافة ممثلي منظمات البحوث والتكنولوجيا (ومنها مركز البحوث والاستشارات الصناعية، ومراكز أخرى) في جميع المجالس الاستشارية واللجان التخطيطية المشكّلة حاليا، والمزمع تشكيلها، على مستوى الدولة، وفق مجالاتها المتوافقة مع مجالات ومهام تلك المنظمات. ومن ذلك تضمين مركزنا كصاحب دور أساسي في إخبار السياسات الصناعية، وتخطيط وتنفيذ المسح الصناعي الشامل، وتدارس قوانين/قرارات العمل الصناعي الاتحادية.
- إقامة لقاء تخطيطي، خلال شهر من تاريخ هذا الخطاب، يشمل ممثلي منظمات البحوث والتكنولوجيا، ورئيس الوزراء، وصناع القرار المعنيين، لمراجعة أوضاع هذه المنظمات على مستوى هيكل البحوث والابتكار في السودان ككل، وفي ذلك دفعنا بأطروحة لمجلس الوزراء (بالتعاون مع وزير مجلس الوزراء) من أجل النظر في خطوات تخليص هذه المنظمات من الوصاية الرسمية للوزارات وجعل تلك المنظمات جميعا تحت مظلة مجلس وطني للبحوث والابتكار، مستقل هيكليا ومالياً من الوزارات وذو علاقة مباشرة بمجلس الوزراء (مثل المجلس الأعلى للبيئة).
- إصدار وتنفيذ قرارات ملموسة بخصوص استبدال الوضع العام لحقوق الإنسان، وحقوق العمل، كجزء لا يتجزأ من شروط التنمية الصناعية المستدامة للسودان، وكتلبية لأهداف التغيير التي نعمل جميعا تحت موجهاتها في الفترة الانتقالية.

مع التقدير

د. قصي همورشيخ الدين

مرفقات: صورة من الخطابين السابقين المذكورين



المدير العام

النمرة: م ب أ / ص / م / ع / ص 21-51

التاريخ: 2021/8/29

السيد/ رئيس مجلس الوزراء الانتقالي
بواسطة/ وزير شؤون مجلس الوزراء
تحية طيبة، وبعد

الموضوع: تمديد فترة إخطار بالاستقالة

إثر خطابنا لسيادتكم في 24 مايو 2021 (نمرة: م ب أ / ص / م / ع / ص 21-24)، كطلب للإعفاء من مهام مدير مركز البحوث والاستشارات الصناعية، والذي أسفر عن اجتماع مع سيادتكم، بدعوة كريمة منكم، في 9 يونيو 2021، ثم تلاه خطاب في 10 يونيو منّا لكم، وفق طلبكم، والذي تضمن قائمة من ثمانية مطالب ومقترحات في سبيل تحسين أوضاع مركز البحوث والاستشارات الصناعية، والعمل على تحسين أوضاع منظومة البحوث والابتكار بالسودان عموماً.

من الواجب الإقرار بأن خطابنا وجد منكم اهتماماً، وكذلك وجد من السيد وزير الصناعة والسيد وزير شؤون مجلس الوزراء، بصورة مقدرة. أما المطالب المعروضة فقد وجدت محاولة جادة ولمموسة لتبليتها من جانب مجلس الوزراء، وللتخصيص نذكر مع الشكر جهود السيد وزير مجلس الوزراء، الذي عمل وتابع الكثير بهذا الخصوص، كما نذكر أن السيد وزير الصناعة سعى كذلك لتسهيل عملنا في معالجات مشاكل المركز وتشجيعها عموماً بقدر معقول. بعض المطالب تم تحقيقها نسبياً وما زالت بقية إجراءاتها مستمرة، وبعضها الآخر بُذلت في شأنه خطوات ملموسة. ونظراً لانشغالي مع السيد وزير المجلس، والسيد وزير الصناعة، فقد واصلتُ في العمل - بعد فترة الشهرين المذكورة في خطاب الاستقالة - بدون سحب طلب الاستقالة، إذ رأيت أن مواصلة العمل في هذه الحالة تعتبر تمديداً لفترة الإخطار بسبب الحاجة للمزيد من الوقت لتحقيق المطالب، خاصة وأن العمل في تحقيقها قد بدأ فعلياً، كما أن السيد رئيس الوزراء لم يصدر قراراً بإعفائي من المهام.

بهذا، ولأغراض التوثيق، أقرّ في هذه الرسالة بأني عملياً قد أخذت بتمديد فترة إخطار الاستقالة، لكنني لم أسحبها بعد، نظراً لأن قائمة المطالب لم تتحقق بعد، وهي ليست قائمة تعجيزية ولا صعبة إنما ضرورية، وبدون تحققها يصعب القول إن هنالك تغييراً حقيقياً قد حدث، مع التقدير للجهود المبذولة في سبيل ذلك حتى الآن والتي أرجو أن تستمر. هذا مع الإقرار بأن لكم الحق في اتخاذ التدابير التي ترونها مناسبة وضمن سلطاتكم في هذا الشأن.

مع التقدير والاحترام

د. قصي همور شيخ الدين

مرفقات:

- صورة من خطاب الاستقالة 24 مايو 2021

- صورة من خطاب قائمة الطلبات 10 يونيو